مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

آليات تدبير الشأن الديني المسيحي في المغرب (١٨٥٠ - ١٩١٢)

محمد الصديق احمموشي

باحث في سلك الدكتوراه تخصص تاريخ معاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله – المملكة المغربية

مُلَخّص

يُطرح اليوم سؤال مركزي حول مسوّغات تدبير الاختلاف مع أقليات دينية تعيش في بلدان ذات أغلبية مسلمة، وكيف يتم تحويله إلى مصدر غنى وقوة، بعيدًا عن كل مبررات اللجوء إلى العنف والإقصاء باسم الإسلام. والمغرب استطاع في مرحلة من تاريخه تدبير تعايش المسلمين مع طوائف مسيحية تعاظم انتشارها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في الوقت الذي تنامى فيه أيضا العداء ضد الأجانب خصوصًا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠م. وتأتي هذه الورقة البحثية، لتدخل الفترة ما بين ١٨٥٠-١٩١٢ إلى مشرحة التحليل، ولتتعاطى مع أبعاد ظاهرة تعايش المغاربة مع الأقلية المسيحية في توترها وديناميتها وأنماط علاقاتها التفاعلية، مع محاولة لتقديم الإجابات عن البياضات التي تركتها الكتابات السابقة. ولذلك ستكون الإشكالية كالآتي: كيف دبّر الحكام المغاربة الشأن الديني المسيحي في بلد يدين غالبيته بالإسلام، وفي فترة حرجة موسومة بالأطماع الاستعمارية؟ ولأجل ذلك، حاولنا معالجة هذا الموضوع من خلال محورين رئيسيين؛ في المحور الأول، تناولنا بعض الآليات التي اعتمدها الحكام المغاربة في تدبير الشأن المسيحي على أرض المغرب مثل الترخيص للطوائف المسيحية ببناء كنائسهم وتهييء مقابر لدفن أمواتهم، وذلك ضمن سياسة واضحة ترمي إلى ضمان حرية المعتقد دون أي تعصب ديني أو إقصاء للأقليات الدينية. وفي المحور الثاني، حاولنا إبراز دور الديبلوماسية الدينية كآلية أخرى فعالة في تجسير الروابط التاريخية بين المغرب والفاتيكان بشكل خاص، وبين الإسلام والمسيحية بشكل عام. وعموما خلصنا إلى بعض الخلاصات ترتبط في مجملها ارتباطا وثيقا بالذهنية المتسامحة المتأصلة في المغاربة، واستعدادهم الفطري لقبول الآخر ومحاولة إدماجه في فضاءاتهم العامة والخاصة، مستندين بذلك إلى سياسة تقرّ بالاختلاف والتنوع، وتقوم على تدبير عقلاني للخلاف الموجود في الثقافة والدين.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٠ يناير ٢٠٢١
تاريخ قبول النشر: ٢٨ يناير ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

مسيحيون؛ حرية المعتقد؛ المغرب؛ الكنائس؛ الفاتيكان

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2021.220387

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد الصديق احمموشي. "آليات تدبير الشأن الديني المسيحي في المغرب (١٨٥٠ -١٩١٢)".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الحادي والخمسون؛ مارس ٢٠٢١. ص ٨١ – ٨٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: hmamouchiseddik@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

منذ حلول منتصف القرن التاسع عشر، دخل المغرب مرحلة جديدة في علاقاته مع الطوائف الدينية غير المسلمة المقيمة على أرضه. فقد ظلت وضعية المسيحيين بالمغرب خلال هذه المرحلة محكومة بالاتفاقيات الدولية المبرمة التي باتت تتحكم في علاقة المغرب مع القوى الأجنبية. هذه الأخيرة انتبهت إلى تسامح الدين الإسلامي والدول الإسلامية مع أهل الذمة، فأحاطت رعاياها بمجموعة من الضمانات والامتيازات خصوصا فيما يتعلق بحرية التدين، والسعي إلى تحصينها من خلال المعاهدات الأجنبية. ومن بين الأمور التي راهنت عليه الدول الأجنبية وأولتها عناية خاصة ممارسة الأجانب لشعائرهم الدينية بكل حرية فوق التراب المغربي.[١] فجاء الفصل الخامس من المعاهدة الموقعة بين المغرب وبريطانيا في ٩ دجنبر ١٨٥٦م الموافق ليوم ١٠ ربيع الثاني عام ١٢٧٣هـ للتأكيد على حرية الرعايا البريطانيين في ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية وأمان، "فلهم الأمن التام على أنفسهم وأموالهم، ويتدينون بما هو من أمور دينهم من غير أن يتعرض لهم أحد بمنع أو سبّ. وتعين لهم مقبرة لدفن موتاهم ويخرجون لدفنها عامنين محفوظين في ذهابهم وإيابهم".[٢]

عاش النصارى إذن في المغرب حياة عادية تملؤها أجواء من التسامح والتعايش السلمي، انعكست بوضوح على حرية ممارستهم لشعائرهم الدينية دون أيه عراقيل أو قيود.[٣] ومن المظاهر الاجتماعية التي تؤكد على تمتع اليهود والنصارى بحرية العقيدة، ارتيادهم لدور العبادة بشكل معتاد وعلني على مرآى من المسلمين دون الخوف من أي اضطهاد، واحتفالهم بأعيادهم الدينية والتعبير عنها بالطقوس التعبدية والعادات الفلكلورية وبكل ما تتطلبه هذه الاحتفالات من مظاهر الفرح والتسلية. وهو ما يحتاج، بطبيعة الحال، إلى قدر كبير من الاستقرار فضلا عن مساحات واسعة من الحرية الاستقلالية، وهو على عكس ما كان سائدا لدى أقليات دينية في أنحاء متفرقة من العالم[٤].

وخلال هذه المرحلة، استطاع المغرب تبني سياسة تقوم على مجموعة من الآليات لتدبير الاختلاف بين أغلبيته المسلمة وأقليته المسيحية من حيث الدين، اللغة، الأعراف، والهوية، وجدت في امتداد العلاقات بين المسلمين والمسيحيين التاريخ المغربي مرجعا وسندا لها؛ مما جعله يشكل نموذجا متميزا من التعايش بين الأعراق والديانات عبر التاريخ. فما هي تجليات هذا التعايش بين المسلمين والطوائف المسيحية في المجتمع المغربي وبالأخص مغرب القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؟ وكيف استطاع الحكام المغاربة تدبير هذا الاختلاف والتنوع في تركيبته المجتمعية؟

أولاً: الترخيص ببناء الكنائس والمقابر على أراضي ممنوحة من طرف الدولة

واضح أن شعائر العبادات تحتاج في ممارستها إلى العلانية وتحقق شرط الجماعة، لهذا كان من واجب الحكام المغاربة، منذ قيام الدولة المغربية، التدخل لتأمين هذين الشرطين من خلال الترخيص بإنشاء الكنائس والمقابر لغير المسلمين، مع ضمان إقامة طقوسهم شعائرهم على أرض المغرب بكل حرية وأمان. لقد استفاد النصارى من تسامح الحكام المسلمين بالمغرب خصوصا خلال القرن التاسع عشر، فأقاموا كنائسهم من أجل ممارسة شعائرهم؛ فمنذ النصف الأول من هذا القرن كانت هناك أقليات مسيحية تحترف التجارة وتمارس طقوسها الدينية بكل حرية، وكانت لهم كنائسهم ومقابرهم.[٥] أما في النصف الثاني، ونتيجة لازدياد أعداد البعثات المسيحية[٦] والأجانب عمومًا،[٧] كانت الحاجة إلى تأسيس مزيد من الكنائس وأديرة جديدة تسعهم، فضلا عن مقابر لدفن موتاهم.

١/١-بناء الكنائس على أرض الإسلام المغرب

إن الترخيص ببناء كنائس على أرض المغرب المسلمة يعّد تقليدا تاريخيا دأب عليه السلاطين المغاربة منذ أمد بعيد، ذلك أن الظهير السلطاني الصادر عن السلطان السعدي محمد الشيخ في ١٥ شتنبر ١٦٣٧م[٨]، نجده يتضمن الأمر بمنح مقبرة وقطعة أرضية جيدة لتأسيس كنيسة للنصارى المقيمين ببلاده.

وسيرًا على هذا النهج، وفي إطار التزام السلاطين العلويين بضمان حرية التدين بالنسبة لغير المسلمين داخل الإيالة المغربية،[٩] منح السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان بقعة أرضية بهدف تأسيس كنيسة إسبانية بفاس: " ... فإنه يكون بالإمكان الحصول على قطعة أرض مناسبة بالقرب من القنصلية الإسبانية، لتشيد بها كنيسة حيث يتسنى للقساوسة الإسبان أن يزاولوا شعائرهم الدينية..."."[١٠] وبالرجوع إلى المادة السادسة من معاهدة ١٨٦١م المبرمة بين المغرب وإسبانيا، نقف على حقيقة الضمانات المهمة الممنوحة للرعايا الإسبان من طرف المخزن المغربي، من خلال "التنصيص صراحة على حرية ممارسة الشعائر الكاثوليكية بجميع أنحاء الإيالة الشريفة سواء داخل منازلهم أو بالكنائس، مع تأمين شامل للطقوس

الجنائزية وضمان عدم التعرض لهم أو إزعاجهم أثناء دفن موتاهم ".[11]

وفي ١١ مارس ١٨٨٥م، بعث ممثل ابريطانيا بالمغرب "جون دراموند هاي" برسالة إلى وزير الخارجية المغربي محمد الطريس يطلب فيها منه إصدار أمره إلى السلطات الحاكمة بطنجة للإشهاد على الرسم المثبت لوضع الكنيسة البروتستانتية على "طرف من الأرض خارج المدينة" كان قد أنعم به السلطان المولى الحسن على دولة "اكريت ابريتن" لبناء كنيسة به.[12] وفي نفس السياق، نجد سفير بريطانيا يطلب من المخزن، نهاية سنة ١٨٩٤م، "تنفيذ بقعة مجاورة لداره قدر مساحتها قدما من الجهة الشرقية ليزيدها في كنيستهم لصغرها". وبعد بحث في الموضوع، وافق السلطان المولى عبد العزيز على الطلب.[13] كما أن البقعة الأرضية التي شيدت عليها كنيسة الدار البيضاء في ١٢ دجنبر ١٨٨٩، تعتبر "هبة سلطانية".[14]

ومن أشكال التسامح الديني في إطار سياسة الترخيص ببناء الكنائس، يمنح السلطان المولى الحسن لممثل البعثة المسيحية بالمغرب الأب "خوسيه لرتشوندي" Lerchundi إذنا سلطانيا من بإقامة العديد من الكنائس على أرض المغرب، نذكر على سبيل المثال بناء كنيسة جديدة بطنجة سنة ١٨٨١م. وعندما توفي الأب "لرتشوندي"، أقام خلَفه الأب "سرفيرا" Cervera عدة كنائس جديدة بناء على تراخيص سلطانية، وذلك في مازغان سنة ١٨٩١م، العرائش سنة ١٩٠١م، وفي طنجة سنة ١٩٠٢م.[15]

جدير بالذكر أن إلى أن الإذن السلطاني ببناء الكنائس والمعابد المسيحية كان مشمولا بالإعفاء الضريبي من كل الرسوم الجمركية الواجب أداؤها عن مواد البناء التي كان الرهبان يستوردونها من الخارج قصد استكمال أشغال البناء. وهو تقليد سلطاني قديم دأب الحكام المغاربة على احترامه، حيث كان السلطان سيدي محمد بن عبد الله (١٧١٠-١٧٩٠م) قد أصدر أمره إلى أحد عمّاله سنة ١٧٧٤م، يقضي فيه بمنع تفتيش أمتعة الرهبان الإسبان ولو كانت محتوية على الياقوت: "صناديق الفرايلية التي ترد السفن نأمرك ألا تفتح لهم ولو كانت حاملة لليواقوت الدمنطي فقد أنعمنا عليهم بأن ينزلوا ولا يقربها لهم أحد".[16]

من خلال هذه الوثائق يتضح أن السلاطين المغاربة أولوا عناية فائقة للرهبان على مختلف انتماءاتهم ومشاربهم الدينية، وسمحوا لهم بإقامة معابدهم وسكناهم، كما أحاطوهم بكل الضمانات لممارسة شعائرهم بكل حرية على أرض الإسلام المنصوص عليه في اتفاقيات سابقة وقعها أجدادهم السابقين.[17] وفيما يلي جدول يوضح التواجد المسيحي البروتستاني بالمغرب إلى حدود بداية القرن العشرين، بما يقتضيه ذلك من ضرورة إقامة معابدهم من أجل ممارسة شعائرهم الدينية بها.

الهيئات البروتستانتية بالمغرب سنة ١٩٠٠م[18]

الهيئات المسيحية البروتستانتية	السنة	عدد المبشرين	المساعدون	المجموع	عدد المراكز
لندن دجويس سوسايطي[19]	١٨٧٥	٢	١	٣	١
بريتيش أند فورين بايبل سوسايطي[20]	١٨٨٢	٢	٣	٥	١
نورث أفريكا ميشن[21]	١٨٨٣	٣٧	١٣	٥٠	٦
سنطرول مروكو ميشن[22]	١٨٨٦	٤	٠	٤	١
سوذرن مروكو ميشن[23]	١٨٨٨	١٩	٠	١٩	٤
ميدواي دجويس ميشن[24]	١٨٨٩	٣	٠	٣	١
كوسبل يونيون ميشن[25]	١٨٩٤	١٣	٠	١٣	٤
مستقلة[26]		١	٠	١	١
المجموع		٨١	١٧	٩٨	١٩

٢/١-تخصيص أراضي لدفن أموات المسيحيين مع الاحترام الكامل لطقوسهم الجنائزية

لا تكاد تخلو مدينة من المدن المغربية مما يسمى بـ "قبور النصارى"، ذلك الفضاء الجميل المنظم والذي يشغل موقعا استراتيجيا داخلها. والسؤال الذي قد يتبادر إلى أذهاننا: ما حقيقية وجود هذه المقابر المسيحية ضمن فضاءات مغربية عامة؟

انخرط المغرب مبكرًا في منظومة ضمان حقوق الأقليات الدينية، وذلك بالتزامه الصريح بالتنصيص على حق الأقلية المسيحية بالتوفر على فضاءات خاصة من أجل دفن موتاهم، والحرص على تأمين سلامة الطقس الجنائزي وفقا لما تنص عليه

شريعتهم.[٢٧] وقد يشكك مشكّكٌ في النية المتسامحة للسلطان محمد بن عبد الرحمان مع أقليته المسيحية المتواجدة على أرضه، على اعتبار أن التوقيع على مثل هذه المعاهدات جاء في ظرفية دولية تميزت بضعف المخزن المغربي أمام الضغوطات الأجنبية. وتعسفنا الفقرة الثانية من نفس المادة السادسة للتأكيد على الذهنية المتسامحة للسلطان المغربي، وأن الشرط المضمن في المعاهدة ملزم للدولتين يحفظ لكلتيهما سيادتهما: "... وكذلك رعية سلطان مراكش القاطنين في إسبانيا لا يمنعهم أحد من دينهم ولا من صلاتهم في ديارهم مثل ما صار الآن".[٢٨]

تكشف الوثائق التاريخية أيضا عن هذا الحق المشروط بترخيص من أعلى سلطة في البلاد، اعتبارا لرمزية المقابر في المشهد الديني العام، وحفاظا على هوية "النصراني"، وصونا لها من أية محاولة اغتيال. ففي رسالة من ممثل بريطانيا العظمى في المغرب والقائم بأعمال المفوضية الفرنسية في طنجة "نِكُلْسن دلمرطينيز" Nicolsson Del Martinez إلى النائب محمد الطريس يطلبان فيها تخصيص قطعة أرضية لدفن أموات المسيحيين في فاس وذلك في ٢٨ نونبر ١٩٠٠:[٢٩]

"المحب العاقل الناصح نائب الحضرة الشريفة المحترم المكرّم السيد الحاج محمد الطريس بعد مزيد من السؤال عنك ومحبة أن تكون بخير على الدوام فقد كان على نواب الدول المحترمون قد كلفونا بمباشرة الكلام مع جانب المخزن بقصد تعيينه بقعة يكون بها مدفن من يموت من رعاياها المسيحيين بفاس الجديد وفاس القديم فقد كان ابتداءُ الكلام في ذلك قبل التاريخ بنحو الأربع سنين إلى أن كتبنا اخرا لجانب المخزن الكتاب الواصل إليك طيّه نسخة منه وفيه الكفاية لكونه ملخص ما دار في القضية إلى يومنا هذا فلم يصل لنا جواب به فاقتضى الحال الآن تجديد الكلام في هذا الأمر لما ورد علينا من الخبر من فاس وهو أن اليهود هناك لا يزالون منتفعين بالمحل الذي يدفنون به رعايا الدول وكثر ترددهم به حتى تعذّرت صيانة قبور المسيحيين وحُرمتها الواجبة لها فيتعين حينئذ على جانب المخزن القيام على ساق الجد في تعيينه بموافقة قنصلَينا ثمة بقعة خاصة يُجعل بها في المستقبل مدفن المسيحيين فقط دون غيرهم حسبما تعاهد به. فأحببنا جنابك بهذه القضية لتصدر أمرك الأكيد إلى ولاة فاس بالمتعيّن إن كان ذلك شأنك وإلاّ فنحبك أن تبلغ كتابنا هذا للجناب الشريف ليقتضي نظره السديد ما يفي به ما كان واعدا به إن هذا أمرٌ تقتضيه المصلحة العامة بلا شك عندنا حينئذ أنه أعزّه الله يصير منه على بال وينتهز هذه الفرصة لإقامة دليل من محبة نبل الدول المحبين دمت بخير وسرور وختم في ٢٨ نونبر ١٩٠٠م".

نستشف من هذه الرسالة أن الحصول على مكان لدفن أموات المسيحيين كان يخضع لمسطرة خاصة تقتضي رفع الأمر إلى وزير الخارجية في مرحلة أولى، ثم إلى السلطان في مرحلة ثانية باعتباره الساهر على الشأن الديني في مملكته، والضامن لحقوق الأقليات بها. وتتضمن الرسالة أيضا تذكيرا بالمعاهدات الدولية التي صادق عليه المغرب بهذا الخصوص، مع إشارة إلى ضرورة المساواة مع الأقلية اليهودية من حيث الانتفاع بفضاء مخصص لدفن الأموات. وتفيد رسالة عميد الهيئة الدبلوماسية بطنجة إلى ممثل المخزن "بناصر غانم" بتاريخ ١٧ مارس ١٩٠٣م، يبلغه شكر وامتنان الدول الأجنبية للسلطان المولى عبد العزيز على إصداره أمره الشريف بمنح بقعة أرضية تبلغ مساحتها "ثمانية ألف متر ومربعة قرب سوق البقر لدفن بها من يموت من الأجانب".[٣٠]

ثانيًا: الدبلوماسية الدينية كآلية لإشاعة قيم التسامح بين الأديان

تكشف المراسلات السلطانية عن عمق العلاقات التاريخية بين الحكام المغاربة وبين ممثلي الديانة المسيحية، وتقدم نموذجا حضاريا في التسامح والاحترام الذي ميّز هذه العلاقات، كما تعكس ذلك الامتداد التاريخي للدبلوماسية الدينية للمغرب مع ممثلي الديانة المسيحية.

١/٢-السفارة المغربية إلى الفاتيكان سنة ١٨٨٨م

بمناسبة القداس الديني الذي أحياه البابا ليون الثالث عشر بالفاتيكان سنة ١٨٨٧ م،[٣١] أرسل السلطان المولى الحسن الأول سفارة يرأسها القائد عبد الصادق الريفي، صحبة الفقيه أبو العباس أحمد الكردودي والراهب الإسباني الأب خوسي لورشندي،[٣٢] صاحب الحظوة لدى السلطان وذلك لتهنئته بعيده الخمسيني. وفيما يلي نص الظهير السلطاني:

إلى المحب المعظم، المحترم المفخم، رئيس أساقفة الملة النصرانية الجالس على كرسي الحوارية، لقضاء الدعاوى الدينية، الذي اشتهر علمه وانتشر، البابا ليون الثالث عشر.

أما بعد حمد الله الذي لا إله إلا هم العلي العظيم، فمن المعلوم عند الناس،والخاص والعام الأجناس، أن أسلافنا المقدسين ملوك المغرب كان بينهم وبين الرهبان البابا ليون رؤساء الرهبنة الفرنسيسكنية مزيد المحبة، والمودة والصحبة، حتى إنهم كانوا أعطوهم الحرية وإباحة السكنى حيث النصارى،

وكانوا يعملونهم ويعينوهم على أمور دينهم، ونحن بحول الله على اثار أسلافنا رحمهم الله في معاملتهم بذلك، واقتضى نظرنا الشريف إعلامكم أيها المحب بهذا لما ينهى من محاسنكم وفضلكم إلينا، ويتلى من شهرة وصفكم بالخير والحق والعلم لدينا، وبمزيد محبتكم وبمزيد صحبتكم في المحبة المفخمة، سلطانة دولة إسبانيا المعظمة، وأن نعطوكم أمارة ودليلا على محبتنا ومودتنا، ونوجه لكم سفيرا من شريف حضرتنا كما يوجه سائر الدول سفرائهم لعندكم برومة ليحضروا عيدكم، ويهنوا جنابكم بما من به الله القادرعليكم من بلوغ فقاهتكم إلى خمسين سنة.

فاخترنا لذلك خديمنا الأرضى الانجد الانصح القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي، وعززناه بكاتبنا الأرضى الأنبل الطالب أحمد الكردودي، وعينا لمرافقتهما الأساقفى البدرى خوسى لرجونداى كبير الرهبان الصبنوليين الذي هو عزيز عندنا لأنه رافق غير مرة سفرائنا للدولة الصبنولية المحبة.

ونحن على يقين من أنكم تقابلون سفيرنا المذكور، ومن معه بمثل ما تقابل به مجادتكم سفراء الأجناس المحبين من الاعتناء والبرور، في الورود والصدور، وتصدقونه فيما ينكره لكم عنا من المحبة والمودة، ودمتم في سرور وهناء، ملحوظين بعين الاعتبار والاعتناء، وختم في ١٢ من ربيع الثاني عام ١٣٠٥". [٣٣]

شكّلت هذه المبادرة الحسنية سبقا تاريخيا متفرّدا، ذلك أنها المرة الأولى التي يرسل فيها سلطانٌ مغربيٌّ سفارةً رسميةً إلى البابا بالفاتيكان لتهنئه بعيد القداس الكاثوليكي. وبالفعل استُقبل الوفد المغربي من طرف البابا ليون الثالث عشر، "بعد الزوال في احتفال كبير حضره جمهور من الأعيان والنبلاء الرومان كان من بينهم الأميران: كولونا وأوزيني كما حضره سائر السفراء والمبعوثين...".[٣٤]

وقد ألقى الوزير المغربي محمد الطريس بالمناسبة خطابا أمام البابا جاء فيه: " لقد بعثني صاحب الجلالة نصره الله لأزف إليك التهاني بمناسبة مرور خمسين عاما على تقلدكم المنصب السامي مشاركا في ذلك سائر الذين هنأوكم من آسيا وأمريكا ومختلف جهات العالم، إن صاحب الجلالة أمدّ الله في حياته يعتزم الحفاظ على صلات الود التي تجمعه بكم لأنه يعلم تشبثكم بالعدالة... وقد زودنا العاهل أعز الله أمره بخطاب مكتوب إليكم كتعبير عما يكنه لمقامكم وما ينتظره للعلاقات التي تجمع المغرب بكم...".[٣٥] ومباشرة بعد ذلك، توجه البابا بخطاب إلى الوفد المغربي، جاء فيه: "ليست هذه المرة الأولى التي تتجدد فيها الصلات بيننا وبين إفريقيا ونحن حريصون دائما دعمها وتقويتها... إننا نريد أن نجدد للجلالة الشريفة نفس المتمنيات التي كان سلفنا كريكوار السابع أعرب عنها للناصر ملك المغرب الذي عرض عليه صداقته، وإننا ندعو الله من خالص قلوبنا أن يزيد في سعادة ورفاه المغرب وملكه العظيم...".[٣٦]

٢-٢ الراهب الإسباني ليرتشوندي مهندس السفارة المغربية إلى الفاتيكان

إن اعتماد السلطان الحسن الأول على الأب "خوسيه ليرتشوندي" José Lurchundi ضمن السفارة المغربية ليس فقط بصفته كمترجم، فيه من الإشارات البالغة الأهمية إلى البابا ممثل الطائفة الكاثوليكية في العالم، تفيد مدى اهتمام السلطان بالأقلية المسيحية ببلاده، بل الأكثر من ذلك الإنعام عليها بالحظوة والامتياز في بلد غالبيته من المسلمين. لقد "أحاط المولى الحسن الأول هذا الراهب الإسباني بعنايته وأسند إليه ترجمة الوثائق السياسية من العربية إلى اللغات الأوربية وعهد إليه بمرافقة السفارة المغربية إلى الفاتيكان".[٣٧] وبذلك أصبح هذا الراهب رائد المساعي الحميدة والوسيط الذي لا غنى عنه، لحل الخلافات بين المغرب والدول المسيحية.[٣٨]

انبثقت فكرة إرسال سفارة مغربية إلى الفاتيكان في أوائل غشت من سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م، عندما دخل السلطان الحسن الأول مدينة الرباط فاستقبل فيها السفارة الإسبانية المؤلفة من "خوسي ديوسدانو" وزير إسبانيا المفوض، والكاتب الأول "كامبيو" والكاتب الثاني "غارسيا خوبي"، فتبودلت الهدايا والخطب الودية المعتادة؛ غير أن الأب "خوسي ليرتشوندي"، ولما كان السلطان يعطف عليه عطفا خاصا ولم يره بين حاشية الوزير، سأل عنه فأخبروه عن حاله... وفي اليوم التالي قابله على انفراد، ودامت المقابلة ساعتين ونصف، تناولا فيه البحث حول القضية المتعلقة بسفارة السلطان إلى البابا، والحفلات التي ستقام بمناسبة عيده الخمسيني.[٣٩]

وبعد اقتناع السلطان بفكرة بعث سفارة مغربية إلى الفاتيكان، كانت لا تزال هناك بعض الصعوبات تحول دون تنفيذها خصوصا وأنها المرة الأولى التي سيقدم فيها سلطان مغربي على هذه المبادرة نحو أقدس بقعة في العالم المسيحي، الفاتيكان. أولى هذه الصعوبات ترتبط بعدم وجود مركب حربي يحمل السفارة إلى روما، وثانيها جهل السلطان بالتقاليد المتبعة في مثل هذه الأعياد الدينية عند المسيحيين. ولكن الراهب الإسباني ذلّل الصعوبتين وتكلف بأمر الوساطة مع

دولة إسبانيا لتخصيص مركب حربي يكون رهن إشارة السلطان، كما تعهد بكتابة جل التقاليد المرعية في الأعياد المسيحية باعتبارها أحد القساوسة الكبار الملمين بمهل هذه الطقوس.[٤٠] وفي ٢٥ فبراير ١٨٨٨م، بعد استقبال البابا للوفد المغربي وتلاوة الخطب الودية، قام الأب "ليرتشوندي" بترجمة خطاب رئيس الوفد المغربي "العربي الطريس"، وشارك في تسليم الهدايا السلطانية إلى البابا.

جرى التقليد المغربي في العلاقات الدولية الاعتماد على عنصر الهدايا كعامل أساسي في تقريب وجهات النظر، وتلطيف الأجواء أو فض النزاعات والحسم في العديد من القضايا الحساسة ذات البعد الدولي. وفي هذا الصدد عزّز السلطان المغربي دبلوماسيته الدينية "بدبلوماسية الهدايا"، حيث كشف "جاك كاييّ" عن قيمة الهدية الثمينة التي سلمها الوفد المغربي للبابا ليون الثالث عشر: "سوارين من الذهب الخالص مرصّعين بالياقوت والزمرد والماس، مشبك (بزيم) وخلخال كبير من الذهب مزين بالأحجار الكريمة، أربعة عشر وسادة مخملية مطرّزة بالذهب، ثمانية زرابي مغربية، أقمشة وطنية مطرزة بالذهب، ستة أحزمة بالحرير والذهب من النوع الذي تستعمله النساء المغربيات، ستة أنواع من الشبشب المغربي (بلاغي)".[٤١]

تحدثت العديد من المنابر الإعلامية الأجنبية عن هذه الزيارة المغربية التاريخية غير المسبوقة للفاتيكان، فالصحافة الإسبانية اعتبرتها مبادرة "شجاعة" تستحق الإعجاب والإكبار، وصنّفها المؤرخ "لوبيز" Lopez ضمن "المبادرات الخارقة للعادة"، في حين جعلها الأب "كاستيانوس" Castellanos "حدثا يتجاوز كثيرا أحداث التاريخ السياسي والديني للملوك المغاربة".[٤٢] وكانت لسفارة أيضا أثرا بالغا في نفس الجالية الإسبانية المقيمة بالمغرب، وبالأخص رجال الدين من طائفة الفرنسيسكان، الذين كانوا يتمتعون بكامل حقوقهم وحرياتهم في عهد السلطان المولى الحسن الأول.[٤٣]

نلمس إذن من خلال هذه السفارة المغربية الفريدة، اتجاها آخر سلكته الدبلوماسية المغربية في علاقة المغرب مع الخارج، بحيث كانت السفارة الأولى التي أرسلها ملوك المغرب إلى الرئيس الأعلى الممثل للديانة المسيحية. ولذلك اهتم بها المسيحيون كثيرا بالنظر إلى أبعادها السياسية والدينية، إذ لم يسبق في تاريخ المغرب أن توجهت سفارة من أمير المؤمنين لتقديم السلام والتهنئة ومشاركة البابا احتفالاته الأسقفية، واعتُبر المغرب، بشهادة المسيحيين أنفسهم، من أكبر المدافعين عن الحوار والتسامح بين الأديان.[٤٤]

إن قراءة سريعة لظهير المولى الحسن لا تسمح لنا أن نتجاهل السلوك الرسمي للسلاطين العلويين في تعاملها مع الكنيسة المسيحية بصفة عامة، ومع الأقليات المسيحية المقيمة بالمغرب. وهو سلوك إيجابي طبعه الالتزام بالحفاظ على علاقات متميزة بين الطرفين-ممثل المسلمين في المغرب (أمير المؤمنين)، وممثل المسيحيين (البابا)-، في أفق خلق ظروف تعايش إيجابي بين الطائفتين، بغض النظر عن كافة الطروحات التي يربط أصحابها بين التبشير والتنصير؛ ذلك أنه كلما جرى تناول مسألة المسيحية في الثقافة الإسلامية الحديثة،[٤٥] خصوصا وأن الاحتلال الفرنسي للجزائر وحرب ١٨٥٩-١٨٦٠ أثرا بشكل سلبي في الوضع العام للعلاقة بين الإسلام والمسيحية.

خَاتِمَةٌ

على سبيل الختم، يمكن القول إن كل محاولة لملامسة واقع الأقلية المسيحية بالمغرب منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حدود فترة ما قبل الاستعمار، لا تبدو ناجحة دون الانطلاق من رصد حالات هذه الأقلية في علاقتها مع الأغلبية المسلمة، ومحاولة رصد مجالات التعايش بين الطائفتين.

وفي محاولة الرصد هذه، تم استحضار تجربة الحكام المغاربة في تدبير واقع الاختلاف والتنوع مع أقلية دينية مسيحية يجمعها أكثر مما يفرقها مع مسلم، تقوم على ذهنية متسامحة لا تكيل بمكيالين، تبتغي العدل والإنصاف الذي أمر به الإسلام، وفي نفس الوقت، هي تجربة تدرك مستجدات الواقع، وتستوعب خبرة التاريخ، وتحترم الالتزامات الدولية.

إن قضية معايشة المسيحيين لمسلمي المغرب والتماس الحقوق القانونية لهذا العنصر الوافد أضحت مسألة مقبولة، وإمكانية تحققها واردة، ذلك أن الجاليات المسيحية أدركت أن المغاربة المسلمين لا يقفون بدينهم عند حدّ العبادة كما هو الشأن بالنسبة للعالم المسيحي، بل يُعتمد الدين في توجيه السلوك وتربية الضمير علاوة على المعاملات اليومية والأحوال الشخصية والقضاء.

الاحالات المرجعية:

(١) عادت البعثات المسيحية وخصوصًا الفرانسيكانية للاستقرار في المغرب مع خلال منتصف القرن التاسع عشر، وذلك بتطوان سنة ١٨٦٠م، بالدار البيضاء وبموغادور سنة ١٨٦٨م، بمازغان سنة ١٨٦٩م، بالعرائش وآسفي سنة ١٨٨٠م، وسنة ١٨٩٠م بالرباط"؛ انظر:

Miège Jean-Louis, ***« Les missions protestantes au Maroc (1875-1905) »***, in Hespéris, Librairie Larose, Paris, 1955, t. XLII, 1(er) – 2(e) trimestre, pp. 153.

(٢) الشاذلي عبد اللطيف، **نصوص اتفاقيات مبرمة بين المملكة المغربية ودول أجنبية**، ج ٢، المطبعة الملكية الرباط، ٢٠٠٧، ص ٣٨٤.

(٣) على الرغم من الصورة البغيضة التي رسمت عن واقع الطوائف الدينية غير المسلمة في المغرب، يعترف الرحالة "شارل ديدي" بأنهم يتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم وتقاليدهم؛ انظر:

Hoefer (F), **Empire du Maroc**, Edition Firmin- Didot Frères, Paris, 1848, p. 265.

(٤) سمك ماهر، **اليهود في المغرب**، سلسلة كتاب الحرية، العدد ٤٢، ط ١، دار الحرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٠-٦١.

(٥) الجنحاني الحبيب، **من قضايا الفكر**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٥، ص ١١٣.

(٦) ظل النشاط المسيحي في المغرب مقتصرًا على أفراد الجاليات المسيحية التي كانت مستقرة عل طول السواحل المغربية منذ بداية القرن، لكن مع بداية المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر اتسع نشاطها التبشيري ليشمل مختلف مناطق المغرب؛ انظر: الحناشي بلقاسم، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموركسية والتوثيق والمعلومات، زغوان، ١٩٨٩، ص ٧٣. ولم يكن يتجاوز عدد المسيحيين في المغرب ٤٥٨ فردا سنة ١٩٠٥م، لكن مع دخول المغرب عهد الاستعمار ارتفع عدد المسيحيين الكاثوليك من ٧٠٠٠ سنة ١٩٢٥م إلى ١٣٠٦٣١ سنة ١٩٣٣م، وهو رقم يقارب عدد اليهود في المغرب ١٣٤٦٣٦ في نفس السنة. واستمر الحضور المسيحي في المغرب في الارتفاع ليصل إلى ٢٥٦٨٨٣ سنة ١٩٤٢م مشكلين الأقلية الدينية الأولى في المغرب بعدما تراجع عدد اليهود إلى ١٦١٩٤٢؛ احمموشي محمد الصديق، **"الأقليات الدينية والعرقية (المغرب نموذجًا ١٨٥٠-١٩٥٠): دراسة في المفهوم"**، في مجلة مدارات تاريخية، المجلد ٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٤٧٧-٥٠٣، ص ٤٧٩.

(٧) تزايد أعداد الأوربيين المقيمين في المغرب بشكل واضح منذ بداية القرن التاسع عشر؛ فإذا كان عدد هؤلاء لا يتجاوز ٢٥٠ أوربيا سنة ١٨٣٢م، فقد ارتفع عددهم على التوالي إلى ١٣٦٠ و٣٥٠٠ ثم ٩٠٠٠ سنوات ١٨٦٤م، ١٨٨٥م، و١٨٩٥م، منهم الإسبان والإنكليز والفرنسيون وكذلك الإيطاليون والبرتغاليون والألمان، وكان حينها يبلغ عدد سكان المغرب حوالي ثمانية ملايين نسمة سنة ١٨٨٦م؛ انظر:

Miège Jean-Louis, Le Maroc et l'Europe (1830-١٨٩٤), t 4, Editions La Porte, Rabat, 1989, p. 285.

(٨) يوجد نص الظهير بمجلة دار النيابة، السنة الأولى، العدد الثالث، ١٩٨٤، ص. ٦٣.

(٩) كما هو معلوم التزم المغرب خلال القرن التاسع عشر بمجموعة من الاتفاقيات المبرمة مع العديد من الدول الأجنبية، تضمن حرية التدين للمسيحيين المتواجدين على التراب المغربي بما فيها حق إقامة الكنائس والمقابر. فجاء الفصل الخامس من المعاهدة الموقعة بين المغرب وبريطانيا في ٩ دجنبر ١٨٥٦م الموافق ليوم ١٠ ربيع الثاني عام ١٢٧٣هـ للتأكيد على حرية الرعايا البريطانيين في ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية وأمان، "فلهم الأمن التام على أنفسهم وأموالهم، ويتدينون بما هو من أمور دينهم من غير أن يتعرض لهم أحد بمنع أو سبّ. وتعين لهم مقبرة لدفن موتاهم ويخرجون لدفنها ءامنين محفوظين في ذهابهم وإيابهم ". كما ينص الفصل الحادي عشر من الاتفاقية المغربية الإسبانية المبرمة في ٢٦ أبريل ١٨٦٠م، على حق بناء الكنائس والمقابر وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية بالنسبة للمسيحيين؛ الشاذلي عبد اللطيف، **نصوص...**، مرجع سابق، ص ٣٨٤؛ ٤٦٨.

(١٠) داوود محمد، **تاريخ تطوان**، ج ٤، المطبعة المهدية، تطوان، (د. ت)، ص. ٢٩٠.

(١١) داود محمد، **تاريخ تطوان**، ج ٥، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيل، المطبعة المهدية، تطوان، ١٩٦٦، ص. ١٦٤.

(١٢) أرشيف تطوان، رسالة ١٤٩٨، محفظة ١١/٤٢، محفظة ابريطانيا.

(١٣) بوشعراء مصطفى، **الاستيطان والحماية في المغرب ١٨٦٣-١٨٩٤**، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٤، ص. ١٤٠١.

(14) Miège Jean-Louis, **Le Maroc et l'Europe(1830-1894)**, t4, Editions la Porte, Rabat, 1989, p. 313.

(١٥) الخرازي بديعة، **تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى**، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة١ ٢٠٠٧، ص. ٤٣.

(١٦) اطلعت على هذا الظهير السلطاني وعدة ظهائر أخرى مماثلة خلال زيارتي للمعرض الذي نظمته مؤسسة أرشيف المغرب، بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، تحت عنوان "**الحضور المسيحي في المغرب: العيش المشترك**"، وذلك برواق أرشيف المغرب ما بين ٢٠ مارس و ٢٧ شتنبر ٢٠١٩.

(١٧) تعددت الظهائر الصادرة عن الملوك المغاربة لفائدة رهبان الكنيسة الكاثوليكية طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر مترجمة بذلك المستوى الجيد الذي بلغته العلاقات بين الحكام المغاربة ورجال الدين المسيحيين الذين أقاموا في المغرب، وبين العالم الإسلامي والمسيحي عموما.

كما عكست هذه الظهائر الخدمات المهمة التي قدمتها الكنيسة الكاثوليكية للمغاربة على مستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية، وذلك في إطار إدماج هذه الأقلية المسيحية في الفضاء العام. وتوجد بكنيسة طنجة ١١١ ظهيرا سلطانيا صدروا ما بين ١٦٣٧ و١٩٨٣ لفائدة المسيحيين؛ انظر: سيمون سيسلاو ستشيرا، **السلاطين وخدّام الكنيسة الفرنسيسكان في المغرب**، ترجمة حسن شملال، مطبعة ليتوغراف، طنجة، ط١، ٢٠١٥، ص. ١٥.

(18) Miège Jean-Louis, ***« Les missions protestantes au Maroc (1875-1905) »***, in Hespéris, Librairie Larose, Paris, 1955, t. XLII, 1(er) – 2(e) trimestre, p. ١٩٠.

(19) London jew's Society

(20) British and Foreign Bible Society

(21) North Africa Mission

(22) Central Morocco Mission

(23) Southern Morocco Mission

(24) Midway jew's Mission

(25) Gospel Union Mission

(26) Independant

(٢٧) ينص الشرط السادس من معاهدة ٢٠ نونبر ١٨٦١م على ما يلي: "رعية سلطانة إصبانية لا يقدر أحد أن يمنعهم من صلاتهم في ديارهم أو جوامعهم في شأن دينهم في أي موضع يكون بها، ويكون لهم في المحل الذي يكون بف موضعا لمقابرهم ولا يتعرض لهم أحد من حكام رعية سلطان مراكش في ترتيب دفن موتاهم ذهابا وإيابا ومقابرهم يكونوا موقرين من جميع الرعية..."؛ ابن زيدان عبد الرحمان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، ج ٣، تحقيق الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧، ص. ٥٦٥.

(٢٨) نفسه، ص ٥٦٥.

(٢٩) سيمو بهيجة، **العلاقات المغربية الفرنسية: تاريخ ممتد عبر العصور**، وثيقة رقم ٧١١، ج ٢، مديرية الوثائق الملكية، ٢٠١٥.

(٣٠) التمسماني خلوق عبد العزيز، **مائة وثيقة غير منشورة حول طنجة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (المجموعة الأولى)**، مجلة دار النيابة، السنة ٤، العدد ١٣، ١٩٨٧، ص ٤٨.

(31) Caillé Jaques, « sur les rapports du Maroc avec le Saint-Siège », Hespéris Tamuda, 1969, Vol. X, fasc. 1-2, p. 84.

(٣٢) عين الأب لرتشوندي رئيسا لرهبان بعثة المغرب سنة ١٨٧٧ عقب وفاة الأب "سيرزال". وأول الاعمال التي قام بها هو بنا ء كنيسة جديدة في المغرب سنة ١٨٨١م. وفي سنة ١٨٨٧ أشرف على بناء المستشفى الإسباني في المغرب، فضلا عن مدرسة للذكور، كما أشرف على بناء مدرسة بتطوان لتعليم اللغة العربية لفائدة البعثات الفرانسيسكانية، معملا للتجارة، مطبعة، ومعملا للتجليد بطنجة. كانت له علاقات جيدة في أوساط المسلمين من التجار والأعيان. توفي بطنجة سنة ١٨٩٦م؛ انظر:

Jamaaâ Baida et Vincent Feroldi, « **Présence Chrétienne au Maroc XIX-XX(ème) siècle** », Editions Bouregreg, Rabat, 1er édition 2005, p. 20.

(٣٣) ابن زيدان عبد الرحمان، **إتحاف أعلام الناس...**، ج ٢، م س، ص. ٤٣٥.

(٣٤) التازي عبد الهادي، **الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب**، ج ٣، دار نشر المعرفة ، ط ١، ٢٠٠١، ص. ٢٦٤.

(٣٥) نفسه، ص. ٢٦٤.

(٣٦) التازي عبد الهادي، **الوسيط في التاريخ الدولي**...، م س، ص. ٢٦٥.

(٣٧) بن العربي الصديق، **"طوائف وشخصيات مسيحية في المغرب"**، مجلة تطوان، العدد ١، السنة ١٩٥٦، ص ١٦٢.

(38) Simou Bahija, ***« Le Sultan Moulay Hassan et le Pape Léon XIII L'ambassade de Torres »***, Maroc Europe, Editions La Porte, Rabat, 1994, N. 6, p. 59.

(٣٩) العمراني عبد الله، **"الأب ليرتشوندي P. Lerchundi شخصية المغرب"**، مجلة الأنوار، العدد ١٤، السنة ١٩٤٩، ص ١٩.

(٤٠) العمراني عبد الله، مرجع سابق، ص ١٩.

(41) Caillé Jaques,**« sur les rapports du Maroc avec le Saint-Siège**... », op. cit, p. 88.

(42) Ibid, p. 89.

(٤٣) العمراني عبد الله، مرجع سابق، ص ١٩.

(44) Simou Bahija, ***« Le Sultan Moulay Hassan et le Pape...***, op.cit, p. 60.

(٤٥) حاول بعض الباحثين ربط التواجد المسيحي في المغرب وبالبلدان الإسلامية بآفة التنصير ومحاولة صرف المغاربة عن عقيدتهم واعتناقهم للدين المسيحي. من بين هؤلاء نذكر الدكتور بلقاسم الحناشي في أطروحته "الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى"، حيث اعتبر ما قام به الفرانسيسكان والبروتستانت في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خدمات علاجية وخيرية "لم يقم على نيّة سليمة إطلاقا، ذلك أن وجود المبشرين ونشاطهم المستمر بمثابة قرحة شنيعة وعقبة في سبيل التفاهم والتعاون"؛ الحناشي بلقاسم، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، ١٩٨٩، ص ٩٩.